

يكن قولنا : لا إله إلا الله توحيداً محضاً . ولما اجتمعت العقلاء على انها تفيد التوحيد المحض وجب حمل « ألا » على معنى « غير » حتى يكون معنى الكلام : لا إله غير الله .

البحث الرابع :

قال جماعة من الأصوليين : الاستثناء من النفي لا يكون إثباتاً .
احتجوا عليه بحجتين :

الأولى : ان الاستثناء مأخوذ من قولك : ثبتت الشيء عن جهته ، إذا صرفته عنها ، فإذا قلت : لا عالم ، فهنا أمران : أحدهما الحكم بهذا العدم ، والثاني نفس هذا العدم ، ثم إذا قلت عقيبه : الا زيد ، فهذا الاستثناء يمتثل أن يكون عائداً الى الحكم بذلك العدم ، ويحتمل أن يكون عائداً الى نفس ذلك العدم ، فإذا كان عائداً الى الحكم بالعدم ، لم يلزم تحقق الثبوت ، لأن سبب الاستثناء يزول بالحكم بالعدم ، وعند زوال الحكم بالعدم يبقى المستثنى مسكوتاً عنه ، غير محكوم عليه لا بالنفي ولا بالاثبات ، وحينئذ لا يلزم الثبوت . أما إن كان تأثير الاستثناء في صرف العدم ومنعه ، فحينئذ يلزم تحقق الثبوت ، لأنه لما ارتفع العدم وجب حصول الوجود ، ضرورة انه لا واسطة بين النقيضين . وإذا ثبت هذا فنقول : عود الاستثناء الى الحكم بالعدم أولى من عوده الى نفس العدم ، وهذا يدل عليه وجهان : الأول : أن الألفاظ وضعت دالة على الأحكام الذهنية ، لا على الموجودات الخارجية ، فإنك إذا قلت : العالم قديم ، فهذا يدل على كون العالم قديماً في نفسه ، ولكن إذا قلنا : العالم حادث ، لزم كون العالم قديماً وحادثاً ، وذلك محال ، بل هذا الكلام يدل على حكمك بقدم العالم . وإذا كانت الألفاظ وضعت دالة على الأحكام الذهنية لا على الموجودات الخارجية كان صرف ذلك الاستثناء الى الحكم بالعدم أولى من صرفه الى نفس ذلك العدم . والوجه